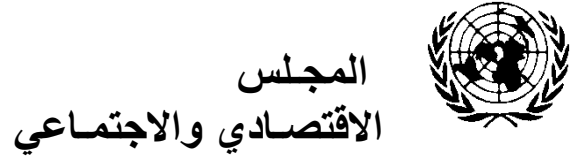


Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.2/5
17 November 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثاني
عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019

موجز

تعرض هذه الوثيقة مشروع الإطار الاستراتيجي لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنتين 2018-2019. وهي معروضة على اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني لكي ينظر فيها ممثلو الدول الأعضاء.

وأعضاء اللجنة مدعوون إلى استعراض التوجه العام للإطار الاستراتيجي ومجالات التركيز والاستراتيجيات المتعلقة بكل من البرامج الفرعية السبعة، مع مراعاة الولايات التشريعية الخاصة بتلك البرامج والصادرة عن الدورات الوزارية للإسكوا وكذلك الولايات العامة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم توصيات واضحة بشأن التحسين حسب الاقتضاء.

المحتويات

الصفحة

3التوجه العام
6 البرنامج الفرعي 1- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة
9 البرنامج الفرعي 2- التنمية الاجتماعية
11 البرنامج الفرعي 3- التنمية والتكامل الاقتصادي
13 البرنامج الفرعي 4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي
15 البرنامج الفرعي 5- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة
17 البرنامج الفرعي 6- النهوض بالمرأة
19 البرنامج الفرعي 7- التنمية وتخفيف آثار النزاعات
21 المرفق- الولايات التشريعية

التوجه العام

19-1 التوجه العام للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة للفترة 2018-2019 هو تعزيز التنمية المستدامة المتكاملة والشاملة والعادلة من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بخاصة، وبين الدول العربية بعامة، ومع البلدان الأخرى، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات. والإسكوا مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

19-2 ويُستمد التوجه العام للبرنامج من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1818 (د-55) المؤرخ 9 آب/أغسطس 1973 الذي أنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، و69/1985 الذي عدلت بموجبه صلاحيات اللجنة لتصبح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تأكيداً على مهامها الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة في قرارها 269 (د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 إلى الأمين التنفيذي زيادة التنسيق والتآزر مع منظمات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى وتعزيز الشراكة معها من خلال الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة في آلية التنسيق الإقليمي.

19-3 وفي الوثيقة الختامية المعنونة "تحويل عالمانا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" التي صدرت عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، سلمت الدول الأعضاء بأهمية البعدين الإقليمي ودون الإقليمي وأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في مجال التنمية المستدامة، وأشارت إلى أن الأطر الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تيسر تجسيد سياسات التنمية المستدامة بفعالية في إجراءات محددة على الصعيد الوطني. وعلقت أهمية كبيرة على بناء القدرات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي.

19-4 وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أيضاً، أكدت الدول الأعضاء التزامها بالمشاركة بصورة كاملة في إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي وبالاعتماد قدر الإمكان على الشبكة القائمة من المؤسسات والآليات المعنية بالمتابعة والاستعراض. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن التقارير الوطنية ستتيح تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات الماثلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وأن هذه التقارير، إلى جانب الحوارات الإقليمية والاستعراضات العالمية، سيستفاد منها في وضع التوصيات المتعلقة بالمتابعة على شتى المستويات. ورحبت، في هذا الصدد، بتعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأكدت أن الاستعراضات الإقليمية الشاملة ستستفيد من الاستعراضات التي تجرى على الصعيد الوطني، وستسهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، بما في ذلك على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

19-5 وإذ أكدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية الاستفادة من آليات المتابعة والاستعراض القائمة على الصعيد الإقليمي وإتاحة هامش سياساتي كاف، شجعت جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره، كما حثت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء في هذا المضمار. وأشارت إلى أن عمليات المتابعة والاستعراض على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ستسترشد بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة الذي سيعده الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمعة على الصعيد الإقليمي.

19-6 وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية شجعت الدول الأعضاء للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على القيام، بالتعاون مع المصارف والمنظمات الإقليمية، بحشد خبراتها والآليات القائمة، التي يمكن أن تركز على الجوانب الموضوعية من خطة عمل أديس أبابا.

19-7 ونوهت الدول الأعضاء بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ودعت المناطق الأخرى إلى القيام بعمليات مماثلة. وللمساعدة في مكافحة التدفقات غير المشروعة، دعت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى مساعدة بلدان المصدر والمقصد على السواء، ودعت أيضاً المؤسسات الدولية المعنية والمنظمات الإقليمية إلى نشر تقديرات لحجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها.

19-8 وأكدت الوثيقة الختامية التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، بدور هام في كفالة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها.

19-9 ونوهت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 226/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بمساهمة اللجان الإقليمية في التصدي للتحديات في مجال التنمية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبالتعاون في هذا الصدد على الصعيد الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية. وطلبت الجمعية العامة في القرار نفسه إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى الوطني، بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم التدابير الرامية إلى تكثيف التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وحثت في هذا الصدد اللجان الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية على إيلاء الأولوية لمبادرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بطرق منها زيادة الكفاءة والفعالية في أنشطة بناء القدرات وإبرام اتفاقات وترتيبات إقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للأهداف الإنمائية الوطنية وتنفيذها وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

19-10 وستواصل الإسكوا، بوصفها الحضور الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة العربية، دعم التكامل الاقتصادي على المستويين دون الإقليمي والإقليمي، من أجل الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مع التركيز على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور تكاملي، ودعم تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة من خلال المساهمة في سد النواقص في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الأعضاء.

19-11 ومنذ أواخر عام 2010، يشهد الوضع السياسي في المنطقة العربية تحولات كبرى في ظل تزايد مطالبية المواطنين بالحرية والعدالة الاجتماعية. وستضطلع الإسكوا بدور حيوي وفريد في مساعدة الدول الأعضاء على معالجة مواطن الضعف في سياساتها وتعزيز قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المنصف والتنمية، وفقاً للأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي فترة السنتين 2018-2019، ستوفر الإسكوا، من منطلق صلاحيتها للدعوة إلى الاجتماعات، منتدى للدول الأعضاء لمناقشة قضايا التنمية المستدامة في المنطقة وتبادل الآراء بشأنها، ومعالجة أسباب عدم الاستقرار في المنطقة.

12-19 وتلبية الأولويات الإقليمية والعالمية التي ظهرت لدى وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شرعت الإسكوا في عملية تشاور داخلية مكثفة لإعداد هذا الإطار الاستراتيجي المقترح ليأتي منسجماً مع الرؤية الاستراتيجية للإسكوا للسنوات 2016-2023.

13-19 وسترکز الإسكوا على تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة في المنطقة. ويتضمن برنامجها سبعة برامج فرعية مترابطة وتستند إلى ثلاث ركائز استراتيجية هي العدالة الاجتماعية، والتكامل الإقليمي، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لإنجاز العمل المطلوب بشأن أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحديداً، فإن الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2018-2019 يعكس التكامل بين الأنشطة التي ستضطلع بها الإسكوا.

14-19 ثلاث قضايا عابرة للقطاعات ستوجه برنامج عمل الإسكوا، وهي القضاء على الفقر، وتمكين المرأة العربية وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتلبية الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً.

15-19 وستعمل الإسكوا على تحقيق أهداف ركائزها الاستراتيجية في إطار إنمائي متزايد التعقيد، حافل بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، والعثرات الاقتصادية والبيئية. وستواصل الإسكوا توسيع شبكة علاقاتها مع الشركاء من بلدان المنطقة والعالم، وستتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومؤسسات البحث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتلبية الحاجات الملحة للدول الأعضاء ومساعدتها على مواجهة التحديات الماثلة أمامها على مستوى السياسة العامة.

16-19 وستستفيد الإسكوا من علاقة الشراكة مع جامعة الدول العربية في بناء توافق إقليمي حول القضايا الإقليمية والعالمية وفي صياغة خطة للتنمية المستدامة قوامها الحق في التنمية وجوهرها العدالة الاجتماعية. وستواصل الإسكوا دعم تنفيذ القرارات الصادرة عن المنتديات الإقليمية الرفيعة المستوى، ولا سيما مؤتمرات القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية ومؤتمرات القمة العربية العادية، والمتعلقة بالخطة التنموية العربية لعام 2030 واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء اتحاد جمركي عربي وسوق عربية مشتركة.

17-19 وستواصل الإسكوا عقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي بوصفها منتدى تلتقي فيه منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وغيرها من المنظمات الإقليمية لمناقشة أولويات السياسة العامة الإقليمية وتنسيق العمل المطلوب لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

18-19 ولا بد من تعبئة موارد مالية وعينية إضافية لدعم قدرة الإسكوا على نشر نتائج دراسات المعيارية وتفعيل ما تتضمنه من توصيات، وتلبية مطالب الدول الأعضاء بفعالية. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على تعزيز آثار نواتج برنامج عملها العادي، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية التي تبنيتها مع جهات مختلفة في المنطقة.

19-19 وستسعى الإسكوا إلى بناء شراكات مع المنظمات الإحصائية الوطنية والإقليمية، وستبذل جهوداً منسقة لتحسين المعلومات الإحصائية. وستقوم بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات تتسم بالجودة تساعد في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة بشأن التنمية الشاملة والمستدامة والتكامل الإقليمي وتعزيز الحوكمة، على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة.

19-20 وبموجب دورها القيادي في فريق الإحصاء المنبثق عن آلية التنسيق الإقليمي، ستواصل الإسكوا تعزيز تنسيق العمل الإحصائي في ما بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة. وقد أنشأت الإسكوا كذلك آلية للتنسيق الداخلي تُعنى بتنسيق المعلومات الإحصائية المستخدمة في المطبوعات والدراسات التي تصدرها.

19-21 ويُعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من القضايا الجوهرية في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويتطلب ذلك تركيزاً منهجياً وشاملاً على الحاجات المختلفة للنساء والرجال والتوازن في العلاقات والأدوار والحصول على الموارد في مختلف المجالات.

19-22 وستقدّم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في العمل على ضمان المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج. ومن خلال تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية، ستواصل الإسكوا مساندة الجهود التي تبذل على مستوى البلدان والمنطقة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والنهوض بأوضاع المرأة وضمان المساواة في الحصول على الموارد وفي الوصول إلى مواقع القرار.

19-23 وتلتزم الإسكوا بتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات برنامج عملها. وستواصل القيام بدورها الريادي في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في تشرين الأول/أكتوبر 2006.

19-24 وبالإضافة إلى عملها التحليلي والمعياري، ستواصل الإسكوا تقديم خدمات التعاون الفني وفقاً لما تعرب عنه الدول الأعضاء من احتياجات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستعمل على تسهيل تبادل المعارف والمعلومات، باعتبارها ملتقى لبناء الشبكات ورعاية الحوار المتعدد الأطراف حول القضايا الإنمائية الإقليمية والعالمية. وستأخذ الإسكوا بالدروس المكتسبة من عمليات التقييم للاستفادة منها في تحسين تصميم البرامج وأدائها، عملاً بالتزام الأمم المتحدة بعمليات التقييم لاستقاء الدروس منها والمساءلة على أساسها.

البرنامج الفرعي 1- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

الهدف: دعم تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في الدول الأعضاء وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات وضع السياسات الوطنية والإقليمية، بما يؤدي إلى تحسين أمن الغذاء والمياه والطاقة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد الآليات المؤسسية المتعددة القطاعات التي تم استحداثها لدمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الإنمائية الوطنية	(أ) الدول الأعضاء تعتمد نهج الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
عدد الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي اعتمدها الوزارات المعنية لدعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية	(2)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد الأدوات والتقنيات والمبادئ التوجيهية المنسقة التي اعتمدها الدول الأعضاء لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة	(ب) الدول الأعضاء تعزز المسارات الإقليمية ودون الإقليمية دعماً للاتفاقات والاستراتيجيات والمعايير المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء والبيئة
عدد المبادرات المشتركة والتوصيات التي اتخذتها اللجان الفرعية الحكومية التابعة للإسكوا بهدف تعزيز التعاون الإقليمي واستدامة الموارد الطبيعية	(ج) الدول الأعضاء تعزز القدرة الإقليمية على مواجهة أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية ولا سيما قدرة المجتمعات الضعيفة على التكيف
عدد التوصيات والقرارات والمراسيم التي أصدرتها الدول الأعضاء بهدف تنسيق الاستجابة لتغير المناخ وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث	(ج) الدول الأعضاء تعزز القدرة الإقليمية على مواجهة أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية ولا سيما قدرة المجتمعات الضعيفة على التكيف
عدد التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعميم مبدأ استناد السياسات إلى البحث العلمي في ما يتعلق بتغير المناخ	(د) الدول الأعضاء تعزز القدرة الإقليمية على مواجهة أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية ولا سيما قدرة المجتمعات الضعيفة على التكيف

العوامل الخارجية

يُنظر أن يحقق البرنامج الفرعي 1 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) إلزام الدول الأعضاء بإيلاء الأولوية للتنمية المستدامة وبعتماد التدابير المناسبة لتعزيز أمن الغذاء والطاقة والمياه؛ (ب) تحسُّن الاستقرار السياسي بما يتيح بناء المؤسسات الحوكمة والشفافية؛ (ج) تعاونُ الوزارات التنفيذية في الدول الأعضاء في المسائل الاستراتيجية الرئيسية؛ (د) استعداد الدول الأعضاء لوضع آليات ومناهج مشتركة بين الوزارات وعلى الصعيد الإقليمي للتعاون بشأن قضايا التنمية المستدامة وإدماج أهداف التنمية المستدامة التي يجري التفاوض بشأنها حالياً في المحافل العالمية والإقليمية والوطنية.

الاستراتيجية

19-25 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 1 شعبة سياسات التنمية المستدامة. تميَّز عام 2015 بأنه عام التنمية المستدامة. فقد تم خلاله اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تُعتبر خطة تحويلية متينة تستند إلى الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة وتلتقي مع مسارات عالمية أخرى للتنمية وهي إعلان وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا، والاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ الصادر عن المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

19-26 ولكن في المقابل، ظلت التحديات الإقليمية قائمة، ومنها: زيادة الطلب على الغذاء والمياه والطاقة، مما يزيد من استنفاد الموارد الطبيعية النادرة ويسبب أضراراً بيئية ويؤدي إلى استخدام الموارد على نحو غير مستدام وانعدام الأمن الغذائي؛ وظهور أنماط غير مستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛ وانعدام الكفاءة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها والتسبب بزيادة الهدر في الطاقة في المنطقة؛ وتغير المناخ وتأثيره على الموارد الطبيعية. ومن مهام الإسكوا، مساعدة البلدان على انتهاج مسار إنمائي أكثر استدامة ينطلق من اتساق السياسات المتعلقة بقطاعات المياه والطاقة والغذاء (وفقاً لنهج الترابط)، ومن التحاور بشأن السياسات بين الوزارات والجهات المعنية على المستويين الوطني والإقليمي.

19-27 وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، ستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء من أجل التوجه نحو مسار إنمائي أكثر استدامة، وذلك عن طريق بناء مؤسسات قادرة على التكيف؛ وإدارة الموارد الطبيعية بدرجة أعلى من الكفاءة مع اعتماد نهج قائم على الحقوق في الحوكمة والعدالة لضمان الإنصاف في الحصول على الموارد الطبيعية والشفافية في إدارة هذه الموارد؛ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتيسير الحوار بشأن السياسات الخاصة بأمن الغذاء والمياه والطاقة؛ ووضع الآليات اللازمة لتنسيق الاستجابة لتغير المناخ وغيره من الأزمات الطبيعية.

19-28 وفي هذا السياق، ستقوم الإسكوا بما يلي:

(أ) الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات الإقليمية والعالمية وزيادة الوعي بشأنها، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، والخطة الإقليمية التي اعتمدها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة لتسريع تنفيذ عقد الطاقة المستدامة للجميع 2014-2024، والاستراتيجيات وخطط العمل العربية بشأن الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) إتاحة منتدى للحوار حول السياسات المتعددة القطاعات بشأن التنمية المستدامة لصياغة مواقف إقليمية مبنية على مبدأ استناد السياسات إلى البحث العلمي واتساق القطاعات المختلفة وبناء المؤسسات؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية واعتماد النهج القائم على الحقوق، وذلك بتحليل أداء هذه القطاعات، وتقديم توصيات بشأن السياسات، والدعوة إلى تطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛

(د) تيسير التعاون والتنسيق بين الدول العربية لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة، والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إدارة الموارد الطبيعية؛

(هـ) دعم إنشاء آليات وطنية وإقليمية أو شبكات أو مكاتب مساندة لدمج مختلف ركائز التنمية المستدامة؛

(و) تشجيع اعتماد النهج الإقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره عن طريق وضع آليات للتعامل مع آثار تغير المناخ وتقييم هذه الآثار ومدى التعرض لها ودراسة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك لكي يسترشد بها صانعو السياسات وتستند إليها الدول الأعضاء في المفاوضات.

19-29 ويتم تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات للهيئات الحكومية الدولية؛ وإجراء أبحاث ودراسات تحليلية موجهة حول الصلة بين العلوم والسياسات؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى وعلى مستوى الخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية؛ ودعم المنتديات المعرفية المخصصة للاختصاصيين؛ وإصدار المواد التقنية من أجل تعزيز القدرة على معالجة قضايا وتحديات التنمية المستدامة.

19-30 وستسعى الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيق أقصى قدر من التأزر وبناء الشراكات من خلال التعاون مع جامعة الدول العربية ومجالسها المتخصصة ومع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها

ولجانها الإقليمية، والمشاركة في آليات التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة حول المياه والطاقة، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وآلية التنسيق الإقليمي.

البرنامج الفرعي 2- التنمية الاجتماعية

الهدف: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية تركز على نهج الحقوق وتساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة في إطار من المشاركة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد السياسات والبرامج والتدابير المتخذة أو المعززة لتحسين الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية	(أ) (أ) الدول الأعضاء تضع سياسات اجتماعية تركز على نهج الحقوق وتساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية
عدد السياسات والبرامج والتدابير المتخذة أو المعززة لضمان دمج الفئات الضعيفة في المجتمع	(ب) (ب) الدول الأعضاء تشارك في عملية بناء توافق إقليمي حول الهجرة الدولية بهدف وضع وتنفيذ سياسات لتعظيم أثر الهجرة الدولية على التنمية ودعم التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة على هذا الصعيد
عدد الحالات التي ساهمت فيها الإسكوا في تسهيل الحوار بين حكومات الدول الأعضاء حول سياسات الهجرة الدولية أو الدعوة إليه	(ج) (ج) الدول الأعضاء تدرج مبادئ العدالة الاجتماعية في عملية صياغة السياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق والتي تضمن المساواة والإنصاف والمشاركة
عدد السياسات التي اعتمدت وتعكس وعياً بالفرص التي تتيحها الهجرة الدولية والتحديات التي تطرحها على صعيد التنمية في المنطقة	(د) (د) قيام الجهات الوطنية المعنية بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للإسكوا لكي تضطلع بعملها التحليلي.
عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي استعانت بالمعارف والأدوات التي تتيحها الإسكوا حول التنمية الاجتماعية القائمة على المساواة والإنصاف والحقوق	
عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي استعانت بالمعارف والأدوات التي تتيحها الإسكوا حول التنمية بالمشاركة ومشاركة المواطنين في المبادرات الإنمائية	

العوامل الخارجية

يُنظر أن يحقق البرنامج الفرعي 2 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) إلتزام الدول الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والمتفق عليها دولياً في مرحلة ما بعد عام 2015؛ (ب) الإلتزام بتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة والقائمة على المشاركة؛ (ج) لجوء الجهات الوطنية المعنية إلى الحوار وبناء توافق في الآراء بشأن المجالات الرئيسية للسياسات؛ (د) قيام الجهات الوطنية المعنية بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للإسكوا لكي تضطلع بعملها التحليلي.

الاستراتيجية

19-31 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 2 شعبة التنمية الاجتماعية. وتعمل الإسكوا عن كثب مع الدول الأعضاء لتحديد الأولويات في السياسات العامة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، أخذاً في الاعتبار الاتجاهات الرئيسية والقضايا الناشئة في المنطقة. وهي تولي اهتماماً خاصاً للأثر الذي تخلفه حالات انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات في المنطقة على رفاه السكان، وتشجع على اعتماد نهج الحقوق في صناعة السياسات الاجتماعية الشاملة.

19-32 وخلال فترة السنتين 2018-2019، ستستند الإسكوا إلى المكاسب المحققة خلال الفترات السابقة لدعم البلدان في تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستولي اهتماماً خاصاً لاعتماد سياسات الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتنفيذها؛ ودمج المواضيع الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية البشرية في عمليات صنع السياسات، مع التركيز على تنمية الشباب والهجرة الدولية؛ والدعوة إلى الاسترشاد بمبادئ العدالة الاجتماعية في صنع السياسات العامة.

19-33 ولتحقيق العدالة الاجتماعية لا بد من اعتماد سياسات للتنمية المستدامة تتسم بالشمولية والإنصاف. وسيتم التركيز على تلبية الاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة مثل الشباب، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملين في القطاع غير النظامي، والمهاجرين، والفقراء، بما في ذلك في إطار دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الوطني.

19-34 ونظراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة معروضة كمصفوفة في خطة عام 2030 وإلى تركيز الخطة على الإدماج الاجتماعي، ستستفيد الإسكوا من هيكليتها المتعددة الاختصاصات لدعم الدول الأعضاء في تعزيز التكامل بين سياساتها في مجالات الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة، واستدامة الخدمات المجتمعية، والتنمية الحضرية. وستساعد الإسكوا الدول الأعضاء في تحسين إدارة الإدماج الاجتماعي ولا سيما عن طريق توسيع نطاق المشاركة المدنية.

19-35 وستعدّ الإسكوا التحليلات المعيارية اللازمة لدعم إصلاح السياسات الاجتماعية كما ستجري مشاورات إقليمية وتضطلع بأنشطة التعاون الفني، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشات عمل لبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع الميدانية. وستواصل الإسكوا القيام بدورها كمنتدى إقليمي يتيح تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجالات التنمية الاجتماعية الرئيسية داخل المنطقة العربية أو خارجها. وستعمل على بناء الشراكات والتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، وجامعة الدول العربية ومجالسها ذات العلاقة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي 3- التنمية والتكامل الاقتصادي

الهدف: تحقيق مستوى معيشي لائق للجميع في الدول الأعضاء، من خلال تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في إطار من التكامل الإقليمي.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسات تتضمن أساليب جديدة لرصد المؤشرات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة	(أ) (أ) الدول الأعضاء تضع وتنفذ سياسات اقتصادية شاملة وتجري إصلاحات في السياسات المالية بغية الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل وغيرها من المسائل المتعلقة بضمان رفاه السكان
عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت خطأ وسياسات شاملة للتصدي للفقر وعدم المساواة	(2) (ب) الدول الأعضاء تضع وتنفذ سياسات لسد الفجوة في التمويل وتعبئة الموارد المالية من مصادر تقليدية ومبتكرة لتنفيذ الخطط الدولية للتنمية
عدد الدول الأعضاء التي أجرت إصلاحات لسياساتها المالية من منظور الإنصاف للحد من عدم المساواة وتحسين التنمية البشرية	(3) (ب) الدول الأعضاء التي اتخذت تدابير لزيادة تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية
عدد الدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات لإصدار منتجات مالية مبتكرة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية	(2) (ب) عدد المؤسسات المالية التي اتخذت إجراءات لإصدار منتجات مالية مبتكرة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية
عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت إصلاحات وتشريعات تنظيمية لتحسين بيئة الأعمال	(3) (ج) المؤسسات الوطنية المعنية بصنع السياسات تطور أدوات لتقييم السياسات بالاستناد إلى الأدلة، من أجل خلق مجالات لسياسات الاقتصاد الكلي الكفيلة بتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
عدد الدول الأعضاء التي طلبت دعم الإسكوا وتلقته في وضع استراتيجيات وأدوات اقتصادية قائمة على المعرفة	(1) (ج) المؤسسات الوطنية المعنية بصنع السياسات تطور أدوات لتقييم السياسات بالاستناد إلى الأدلة، من أجل خلق مجالات لسياسات الاقتصاد الكلي الكفيلة بتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
عدد الدول الأعضاء التي أدرجت خطة التنمية لعام 2030 في آلياتها الوطنية للتخطيط الإنمائي	(2) (د) الدول الأعضاء تجري إصلاحات للمؤسسات الاقتصادية وتعتمد استراتيجيات وخططاً للتحويل الاقتصادي والتكامل الإقليمي قائمة على مبادئ الحكم الرشيد لتسهيل صنع السياسات الداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة
عدد الدول الأعضاء التي زادت من استخدام مؤشرات الحوكمة في صنع السياسات	(1) (د) الدول الأعضاء تجري إصلاحات للمؤسسات الاقتصادية وتعتمد استراتيجيات وخططاً للتحويل الاقتصادي والتكامل الإقليمي قائمة على مبادئ الحكم الرشيد لتسهيل صنع السياسات الداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة
عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت السياسات الملائمة للتحويل الاقتصادي من خلال تطوير محتوى القيمة الإقليمية والصلة بسلاسل القيمة العالمية	(2) (د) الدول الأعضاء تجري إصلاحات للمؤسسات الاقتصادية وتعتمد استراتيجيات وخططاً للتحويل الاقتصادي والتكامل الإقليمي قائمة على مبادئ الحكم الرشيد لتسهيل صنع السياسات الداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة
عدد الدول الأعضاء التي سجلت تحسناً في مؤشرات التكامل الإقليمي والعولمة	(3) (هـ) الدول الأعضاء تضع وتنفذ خططاً إنمائية طويلة الأمد، قائمة على الحقوق والأدلة وتراعي مصلحة الفقراء من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز المؤسسات
عدد الدول الأعضاء التي طلبت دعم الإسكوا وتلقته في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط إنمائية للمدى الطويل لتحقيق الإنصاف	(1) (هـ) الدول الأعضاء تضع وتنفذ خططاً إنمائية طويلة الأمد، قائمة على الحقوق والأدلة وتراعي مصلحة الفقراء من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز المؤسسات
عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت الاتفاقات المكوّنة لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وأنشأت لجاناً وطنية لتسهيل النقل والتجارة	(2) (هـ) الدول الأعضاء تضع وتنفذ خططاً إنمائية طويلة الأمد، قائمة على الحقوق والأدلة وتراعي مصلحة الفقراء من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز المؤسسات

العوامل الخارجية

يُنظر أن يحقق البرنامج الفرعي 3 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) إلتزام الدول الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ (ب) عدم حصول عجز كبير في تمويل الميزانية؛ (ج) توفّر الاستقرار السياسي والأمني الميسر لتنفيذ خطة العمل؛ (د) إتاحة الإحصاءات المحدثة والموثوق بها؛ (هـ) استقرار حكومات الدول الأعضاء بما يتيح لها الاهتمام بالقضايا المطروحة.

الاستراتيجية

19-36 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 3 شعبة التنمية الاقتصادية والعلومة. خلال فترة السنتين 2018-2019 ستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتشكل استراتيجية البرنامج الفرعي للفترة 2018-2019 استمرارية لتلك المعتمدة للفترة 2016-2017. وبعد أن تكون الإسكوا في نهاية فترة السنتين 2016-2017 قد صممت أدوات عدة فاعلة لرصد الفقر وعدم المساواة وفعالية السياسات المالية، تصبح قادرة على مؤازرة الدول الأعضاء ودعمها بفعالية أكبر باستخدام هذه الأدوات خلال السنتين 2018-2019. وستعد المزيد من التقارير التحليلية والدراسات الفنية المرتكزة على الأدلة لتحديد الفجوات في تلك المجالات وإيجاد الحلول بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الأولويات الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، ستعمل الإسكوا عن كثب مع جامعة الدول العربية.

19-37 وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وبالتالي ستركز على تعبئة الموارد المالية واعتماد السياسات المالية الملائمة لسد الثغرات في مسار تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

19-38 ولا يزال التعثر في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة عانداً إلى عدم المشاركة في الحوار السياسي، ولا سيما بشأن الميزانية الحكومية. ولكي تتيح المؤسسات والجهات المعنية بصنع السياسات إجراء حوار بناء بشأن الميزانية الحكومية والسياسات المالية، لا بد لها من إجراء تقييم للسياسات مرتكز على الأدلة. وستدعم الإسكوا المؤسسات والجهات المعنية بصنع السياسات في وضع أدوات لتقييم السياسات تركز على الأدلة استناداً إلى نماذج اقتصادية، لخلق مجالات لسياسات الاقتصاد الكلي الكفيلة بتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

19-39 وستضطلع الإسكوا بأنشطة مختلفة تهدف إلى تشجيع إحداث التحول الاقتصادي وبناء قدرات الدول الأعضاء في هذا الاتجاه. ولهذه الغاية، ستدعو الإسكوا إلى توسيع نطاق الصادرات من خلال تحسين كفاءة البنى الأساسية واعتماد السياسات المالية الفاعلة. وهذا ما سيتيح للقطاع الخاص مجال تحسين قدرته على المنافسة وإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية وإقامة سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي وتحسين صلة السلاسل الإقليمية بسلاسل القيمة العالمية في المجالات التي تتسم فيها المنطقة بميزات نسبية، بالاستفادة من مواردها الطبيعية والمالية والبشرية. وفي هذا السياق، ستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق درجات أعلى من التكامل في ما بينها عن طريق تسهيل تبادل عوامل الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية.

19-40 وبغية تقديم الأدلة الداعمة لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحديد مجالات التركيز للمنطقة العربية، ستجري الإسكوا تحليلات كمية دقيقة للترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة لخلق البيئة الملائمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للمنطقة، بما فيها معدلات مرتفعة لنمو اقتصادي قائم على كثافة اليد العاملة.

البرنامج الفرعي 4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الهدف: تعزيز بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية بالاستفادة من قدرات التكنولوجيا والابتكار، للوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتكنولوجيا من أجل التنمية المعتمدة أو المحدثة بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	(أ) الدول الأعضاء تضع أو تحدّث الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتكنولوجيا من أجل التنمية بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما تتضمنه من أهداف
عدد السياسات المؤسسية والوطنية في مجال التكنولوجيا التي اعتمدت وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030	(ب) الدول الأعضاء تنشئ أو تعزز المكاتب و/أو الشبكات التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتيسير التعاون في مجال التكنولوجيا
عدد المكاتب و/أو الشبكات التي تم إنشاؤها أو تفعيلها لتعزيز التكامل الإقليمي وتيسير التعاون في مجال التكنولوجيا	(ج) الدول الأعضاء تضع سياسات أو خططاً أو تتخذ مبادرات توظف التكنولوجيا والابتكار من أجل زيادة التشغيل وتنمية المؤسسات وتحقيق التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة
عدد الدول الأعضاء التي شاركت في المبادرات والمنشآت المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار التي تنظمها الإسكوا بهدف تعزيز التعاون الإقليمي	(د) الدول الأعضاء التي وضعت سياسات أو خططاً أو اتخذت مبادرات توظف التكنولوجيا والابتكار وتعزز دور النساء والشباب لتحقيق التنمية المؤسسية والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة
عدد المبادرات الإقليمية التي أطلقت للتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار	(هـ) الدول الأعضاء التي وضعت سياسات أو خططاً أو اتخذت مبادرات توظف التكنولوجيا والابتكار من أجل زيادة التشغيل وتنمية المؤسسات وتحقيق التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

العوامل الخارجية

يُنظر أن يحقق البرنامج الفرعي 4 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) الحالة السياسية في المنطقة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) عدم تدهور البيئة الأمنية؛ (ج) قدرة الدول الأعضاء على إعادة توجيه هياكلها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بذلك؛ (د) استعداد المؤسسات الوطنية لتوفير المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب؛ (هـ) إلتزام الدول الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل دون الإقليمي والإقليمي.

الاستراتيجية

19-41 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 4 شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية. وللتكنولوجيا والمعرفة تأثير بالغ على مسيرة التحول إلى مجتمع منتج قائم على المعرفة. وقد أدت التطورات التكنولوجية التي طالت مؤخراً جميع القطاعات الاقتصادية إلى تغيير في مفهوم النمو الاقتصادي. وتختلف قدرة الدول الأعضاء على التكيف مع التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا والمعرفة والمساهمة فيها. ويساهم هذا البرنامج في توجيه مسيرة الدول الأعضاء في التحول إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة من خلال استمرار العمل على تنفيذ ورصد مختلف الأنشطة المنفذة في إطار مبادرات التنمية المستدامة، كالثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، وخطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، واستراتيجية جامعة الدول العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

19-42 ولتلبية الحاجات الإنمائية للدول الأعضاء، ستشمل أنشطة الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي إجراء الدراسات التحليلية وإعداد التوصيات بشأن السياسات، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ المشاريع الإنمائية بالشراكة مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية. وستعمل الإسكوا على تعزيز التعاون الإقليمي وبناء الشراكات للاستفادة من البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستساهم الأنشطة التي تضطلع بها في تحفيز التغيير في عملية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، ومساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق النتائج. وستدعو إلى اعتماد مجموعات متكاملة من المقاييس والمؤشرات لتوجيه عملية صنع القرارات الاستراتيجية وتحديد الأولويات في صياغة السياسات. وستعتمد الإسكوا على التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ونماذج القياس المطبقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تقييم خطط العمل ومراجعتها، ورصد التقدم في تنفيذها، وتقييم أثر استخدام التكنولوجيا على اقتصادات البلدان واقتصاد المنطقة. ولمساعدة بلدان المنطقة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التطورات في التكنولوجيا والمعرفة، ستنفذ الإسكوا مشاريع ميدانية تشمل على البعد الاجتماعي وتعتمد على المشاركة الفاعلة من المجتمعات المحلية، وتولي اهتماماً خاصاً لتشغيل الشباب وتمكين المرأة.

19-43 وستركز الإسكوا على الاستفادة من التكنولوجيا في تيسير تحول بلدان المنطقة إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. وستعمل على تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات التكنولوجيا، وتهيئة البيئة المؤاتية، وتطوير الخدمات الإلكترونية المبتكرة، والدعوة إلى اعتماد وتنفيذ الاتجاهات الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، ولا سيما مبادرات الحكومة المفتوحة. وسيساعد مركز الإسكوا للتكنولوجيا (عمّان) قطاعات الإنتاج والجامعات ومراكز البحث في الدول الأعضاء على حيافة الأدوات والقدرات اللازمة لاقتناء وتطوير التكنولوجيات الملائمة والضرورية لمعالجة تحديات الاستدامة. ولتسهيل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء المنطقة، ستعتمد الإسكوا على تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الهياكل الأساسية لهذه التكنولوجيا، وإنشاء دعامة إقليمية للاتصالات، وخفض تكاليف الحصول على خدمات الحزمة العريضة والاتصالات النقالة.

البرنامج الفرعي 5- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

الهدف: تقديم إطار مؤسسي شامل لتوجيه تنمية العمل الإحصائي في المنطقة ودعم الدول الأعضاء في جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد أنشطة بناء القدرات الإحصائية التي نفذتها الإسكوا بمشاركة شركاء إقليميين	(أ) تطوير نظام إحصائي إقليمي منسق وعملي في المنطقة العربية لدعم إنتاج الإحصاءات الرسمية الموحدة بما يتفق مع الإطار الإقليمي للمؤشرات الإحصائية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030
(ب) عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت، بدعم من الإسكوا، معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة	(ب) الأنظمة الإحصائية الوطنية تطور القدرة على إنتاج الإحصاءات الحيدة لصنع السياسات المرتكزة على الأدلة لدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
(ج) نسبة مؤشرات التنمية المستدامة التي صدرت مصنفة بشكل كامل على المستوى الوطني	(ج) الجهات المعنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي تستفيد من مجموعات متسقة من البيانات الرئيسية التي تنتجها الإسكوا وتشرها، في صنع السياسات المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ورصدها

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 5 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) قيام المؤسسات الحكومية بطلب واستخدام خدمات بناء القدرات التي توفرها الإسكوا؛ (ب) قبول المعايير الإحصائية الدولية على المستوى السياسي؛ (ج) إتاحة بيانات ومؤشرات محددة حول البلد من المصادر الوطنية؛ (د) إتاحة الأدوات التكنولوجية الملائمة؛ (هـ) محافظة الشركاء الإقليميين والدوليين على التزامهم بالنهج المنسق لبناء القدرات الإحصائية وجمع وتبادل البيانات الإحصائية.

الاستراتيجية

19-44 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 5 شعبة الإحصاء. لا تزال المنطقة بحاجة إلى تحسين جودة الإحصاءات، ودقتها، وتوفرها، وقابليتها للمقارنة. وينبغي أن ينطلق هذا التحسين من داخل النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

19-45 وفي هذا السياق، ستتيح الإسكوا إطاراً مؤسسياً شاملاً لتوجيه تنمية العمل الإحصائي في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وستعزز قدرات الدول الأعضاء في جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فتحسين البيانات والإحصاءات يُعتبر حيوياً لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

19-46 ولذلك سئطى الأولوية لتطوير المؤسسات المعنية بإنتاج الإحصاءات الرسمية وتمكين الدول الأعضاء من إنتاج الإحصاءات الجيدة التي تستوفي المعايير والتوصيات الدولية. وستقدم الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء لتحسين الجهاز المؤسسي والإطار القانوني للإحصاءات الرسمية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. كما ستساعدها في تقييم الأنظمة الإحصائية الوطنية بهدف وضع استراتيجيات لتطوير الإحصاءات. ويشمل ذلك تطوير القدرات التقنية والمهارات اللازمة لإجراء المسوح والتعدادات الإحصائية وكذلك تعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء.

19-47 وفي ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودراسة متطلبات تطوير الإحصاءات الرسمية في المنطقة، سيتم تناول المواضيع التالية في المرحلة 2016-2020 والتي تشمل فترة السنتين 2018-2019: السجلات المدنية والإحصاءات الحيوية؛ والفقر المتعدد الأبعاد؛ وجولة عام 2020 من تعدادات السكان والمساكن؛ وسجلات إحصاءات الأعمال؛ والحسابات القومية؛ وإحصاءات التجارة في الخدمات؛ وإحصاءات الأسعار؛ وإحصاءات البيئة؛ وإحصاءات التنمية الرئيسية.

19-48 أما مجالات الحوكمة والأمن، والإحصاءات في ظل النزاعات، وحقوق الإنسان والرفاه فليست مشمولة على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية. ونظراً إلى عدم توفر القدرات الفنية والموارد الكافية في الإسكوا لإدراج هذه المجالات في عملها، قد يستوجب ذلك العمل في إطار شراكة واسعة تضم جهات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

19-49 وفي هذا الإطار، ستعمل الإسكوا مع الشركاء الإقليميين والعالميين، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، والمكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وجهات أخرى. كما ستشمل الشراكات أطرافاً في الشراكة الأوروبية المتوسطية مثل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة.

19-50 وتتولى الإسكوا مهمة تزويد الجهات المعنية في الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة وداخل الإسكوا بما تحتاج إليه من بيانات ونواتج تحليلية، وذلك استناداً إلى بيانات تنتجها الأنظمة الإحصائية الوطنية. وستجري الإسكوا مسوحاً دورية حول حاجات المستخدمين لتقييم مدى الاستفادة من البيانات المنشورة وتعديل برنامج جمع البيانات ونشرها على أساس نتائج التقييم.

19-51 وشعبة الإحصاءات هي الشعبة المسؤولة عن جودة البيانات التي تجمعها وتنشرها الإسكوا، بينما تواصل الشُعَب الأخرى في الإسكوا جمع بيانات إحصائية محددة تحتاجها لإجراء الدراسات والتحليلات. وستضع الشعبة خطاً سنوية لجمع البيانات بهدف تنسيق تلبية طلبات الشُعَب الأخرى على البيانات.

19-52 وستعمل الإسكوا على صياغة اتفاقات ومبادئ توجيهية تتوافق عليها الآراء لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة. وسيُعهد بهذا العمل، تحت رعاية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، لمجموعات استشارية تُنشأ خصيصاً للمجالات ذات الأولوية. وستعمل الإسكوا مع الأنظمة الإحصائية الوطنية على تطبيق المنهجيات والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تضعها المجموعات الاستشارية.

19-53 وتحسين آليات العمل الإحصائي بين الوكالات الإحصائية الإقليمية والدولية، ستقوم الإسكوا بدور نشط في المبادرات الإقليمية والعالمية التي تُتخذ بشأن التعاون والتنسيق في مجال الإحصاء.

19-54 وستواصل الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي عملها كمركز امتياز ومنتدى لتبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الإحصائية؛ وتوفير التدريب على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ والعمل على ضمان جودة البيانات، وتقنيات التقدير، وتطبيق التصنيفات والتوصيات الدولية بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ والاستجابة لطلبات المساعدة الفنية؛ والمساعدة على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي 6- النهوض بالمرأة

الهدف: الحد من التفاوت بين الجنسين والمساهمة في زيادة احترام حقوق المرأة في الدول الأعضاء بما يتماشى مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة في هذا المجال.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي وضعتها الدول الأعضاء على نحو يراعي منظور الجنسين	(أ) (1) الدول الأعضاء تصمم وتنفذ استراتيجيات وخططاً شاملة من منظور الجنسين للقضاء على التفاوت وتحقيق الإنصاف بين الجنسين على المستويين الوطني والإقليمي
عدد التشريعات التي قامت الدول الأعضاء بتعديلها للقضاء على التفاوت وتحقيق الإنصاف بين الجنسين	(ب) (2) الدول الأعضاء تعمم منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات الشاملة للقطاعات على المستوى الوطني
عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسات وخططاً لتعميم منظور المساواة بين الجنسين كقضية قائمة بذاتها وكقضية عابرة لكل القطاعات	(ب) (1) الدول الأعضاء تعمم منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات الشاملة للقطاعات على المستوى الوطني
عدد الدول الأعضاء التي وضعت خططاً وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير حول ما تحقّقه في هذا المجال	(ج) (2) الدول الأعضاء تستجيب على نحو أفضل في تنفيذ التزاماتها الدولية ورصدها وتقييمها بفعالية
عدد الدول الأعضاء التي أعدت تقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والاستنتاجات التي خلصت إليها	(ج) (1) الدول الأعضاء تستجيب على نحو أفضل في تنفيذ التزاماتها الدولية ورصدها وتقييمها بفعالية
عدد الدول الأعضاء التي أجرت إصلاحات تشريعية للتصدي للعنف ضد المرأة	(2) عدد الدول الأعضاء التي أجرت إصلاحات تشريعية للتصدي للعنف ضد المرأة

العوامل الخارجية

يُنظر أن يحقق البرنامج الفرعي 6 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) توفر الإرادة السياسية لتعزيز دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وتدعيم الحوار مع المجتمع المدني؛ (ب) عدم تغيير سلم الأولويات على المستويين الوطني والإقليمي؛ (ج) توفر الموارد المالية والبشرية الكافية على المستوى الوطني لتحقيق التزامات الدول الأعضاء بالاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة؛ (د) عدم تدهور الوضع الأمني في المنطقة وفي بعض الدول الأعضاء على وجه الخصوص.

الاستراتيجية

19-55 يتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 6 مركز المرأة في الإسكوا. وخلال فترة السنتين 2018-2019، ستواصل الإسكوا العمل مع الدول الأعضاء على الحد من التفاوت بين الجنسين، وزيادة احترام حقوق المرأة، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة في هذا المجال. وستدفع باتجاه إنجاز التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، ستعمل الإسكوا عن كثب مع الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة والجهات الوطنية المعنية الأخرى ومع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المعنية بالمرأة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة لتيسير إحداث التغيير عن طريق سد الثغرة المعرفية وتزويد الدول الأعضاء بالأدوات المناسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

19-56 وفي ما يتعلق بالتكامل الإقليمي، ستركز الإسكوا على السمات والتحديات المشتركة للدول العربية من أجل إيجاد مناهج لاتخاذ تدابير إقليمية داعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وستسعى إلى تنسيق الموقف الإقليمي وتعزيز التآزر بين دول المنطقة عن طريق استحداث آليات ووضع استراتيجيات تتماشى مع الالتزامات الدولية لهذه الدول. وستولي اهتماماً خاصاً بالمناطق التي تشهد نزاعات أو تنهض منها.

19-57 وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تزويدها بالآليات والخدمات الاستشارية والبرامج اللازمة لتعزيز قدرة مؤسساتها، ولا سيما الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة، لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تراعي الفوارق بين الجنسين وتتناول القضايا الخاصة بكل منهما، ولا سيما في مجال العنف ضد المرأة، لإنهاء الممارسات المؤذية وضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في الحياة العامة.

19-58 وفي إطار البرنامج الفرعي 6 أيضاً، ستشجع الإسكوا على تحقيق النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية عن طريق تعزيز معرفة الدول الأعضاء في هذا المجال وقدراتها المؤسسية للوفاء بالتزاماتها الدولية. وستساعد في تحديد ومعالجة الثغرات التي تشوب تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية، ولا سيما في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

19-59 ولتحقيق تلك الأهداف، ستجري الإسكوا أبحاثاً مرتكزة على الأدلة، وتعد مواد معرفية عالية الجودة، بما فيها الدراسات المعمقة، وتحليلات لحالات معينة، وأوراق موجزة في السياسات. وستصمم وتنفذ برامج وأدوات لبناء القدرات وفقاً لحاجات الدول، ومنها وحدات تدريبية، وذلك استناداً إلى المعايير الدولية وتلبية لاحتياجات المنطقة. وستعقد شراكات مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية وتنفيذ أنشطة مشتركة، تتضمن اجتماعات لفرق الخبراء وورشات عمل ومؤتمرات وموضوعية وأنشطة التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

البرنامج الفرعي 7- التنمية وتخفيف آثار النزاعات

الهدف: تخفيف أثر الأزمات، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاحتلال، ومعالجة التحديات الإنمائية والمؤسسية المرتبطة بالتحويلات الجارية في المنطقة العربية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد الجهات المعنية التي استخدمت التحليلات والمقترحات بشأن السياسات التي تصدرها الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي	(أ) المؤسسات العامة تضع أو تنفذ استراتيجيات للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات والاستجابة للتحديات الإنمائية المتصلة بآثار النزاعات والأزمات والحد من تداعياتها الجانبية
(2) عدد الدول الأعضاء التي طلبت وتلقت المساعدة الفنية من الإسكوا في مجال الاستجابة الفعالة لآثار النزاعات والأزمات ومعالجة أسبابها الجذرية والتخفيف من تداعياتها الجانبية	(ب) المؤسسات العامة والإقليمية تضع أو تنفذ استراتيجيات للتخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية والدفع بالجهود المبذولة لمساعدة الشعب الفلسطيني على ضمان حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز قدرته على الصمود
(ب) عدد الجهات المعنية التي استخدمت التحليلات والمقترحات بشأن السياسات التي تصدرها الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي	(ج) الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً، تضع أو تنفذ استراتيجيات للاستجابة للتحديات المؤسسية والإنمائية المتصلة بالتحويلات الجارية في المنطقة
(2) عدد المؤسسات العامة والإقليمية التي طلبت وتلقت المساعدة الفنية من الإسكوا لتعزيز قدرتها على التخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي	
(ج) عدد الجهات المعنية التي استخدمت التحليلات والمقترحات بشأن السياسات التي تصدرها الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي	

العوامل الخارجية

يُنْتَظَر أن يحقق البرنامج الفرعي 7 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) توفر التمويل الكافي؛ (ب) توفر البيئة السياسية المساعدة على بناء القدرات المؤسسية لممارسات الحكم الرشيد؛ (ج) تقبل مؤسسات الدولة لنهج المشاركة في عمليات التخطيط.

الاستراتيجية

19-60 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 7 شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. لقد اصطدمت عملية التنمية في المنطقة العربية بالتحديات الناتجة عن النزاعات والاحتلال وما خلفته من تداعيات جانبية. وقد ألفت هذه التحديات بضغوط هائلة على قدرة المؤسسات العامة على القيام بدور قيادي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك تحقيق النمو الشامل للجميع، والعدالة الاجتماعية، والمجتمعات الآمنة الحاضنة للجميع.

19-61 بعض الدول الأعضاء في الإسكوا يسودها النزاع بينما يشكل النزاع تهديداً مباشراً لبعضها الآخر. ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي قائماً في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية. وقد ضعف الأداء الاقتصادي في البلدان التي تسودها النزاعات وتراكمت التحديات التي تواجه مؤسساتها فأصبحت تعاني من التجزئة، وتكاثر الجماعات المسلحة الخارجة عن الدولة، وانتشار الأيديولوجيات الاستبعادية المتطرفة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتدخل العسكري الأجنبي المباشر. وقد أسفر ذلك عن معاناة إنسانية كبيرة، بما في

ذلك مئات الآلاف من الوفيات، وملايين المشردين، وخسارات في رأس المال تقدر بمئات المليارات من الدولارات الأمريكية. كما أن تضارب مصالح الأطراف المحلية والإقليمية والأجنبية ساهم في إطالة أمد الصراع وإعاقة جهود حل النزاعات. وقد تسبب استمرار النزاعات لفترات طويلة بظهور تحديات إنمائية ومؤسسية غير مسبوقه ليس فقط في الدول الأعضاء بل أيضاً في بلدان خارج المنطقة العربية. وهذا ما يفرض تكاليف باهظة للتنمية في المرحلة الحالية وللأجيال المقبلة لا تزال غير معروفة مما يؤكد الحاجة إلى وضع السياسات والبرامج الملائمة.

19-62 ولتحقيق الإنجازات المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي، ستركز الإسكوا عملها في المجالات التالية: (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحليل آثارها على التنمية والتخفيف من تداعياتها الجانبية؛ (ب) تعزيز القدرات المحلية والإقليمية للتخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية ومساعدة الشعب الفلسطيني في ضمان حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز قدرته على الصمود؛ (ج) دعم الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً، في وضع الاستراتيجيات المناسبة للاستجابة للتحديات الإنمائية المرتبطة بالتحويلات الجارية في المنطقة.

19-63 وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء لفهم أسباب النزاعات والتصدي لها، وذلك عن طريق إعداد البحوث والتحليلات العالية الجودة، ولا سيما عن أصول النزاعات وأسبابها المباشرة ودينامياتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستقوم الإسكوا، من خلال أبحاثها الهادفة إلى توجيه السياسات، بتحديد الآثار المباشرة للنزاعات على التنمية وكذلك على الأجيال المقبلة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء والمنطقة. كما ستحدد الإسكوا احتياجات الدول الأعضاء في مجالات الرصد والتحليل لتعزيز قدراتها في هذه المجالات ومن ثم صياغة السياسات والبرامج الهادفة إلى التخفيف من آثار النزاعات.

19-64 وستتطلع الإسكوا، بعد التشاور مع المؤسسات الفلسطينية، بأنشطة تحليلية وبرنامجية لمساعدة الدول الأعضاء في المجالات التالية: (أ) رفع مستوى الوعي بشأن تأثير الاحتلال وتكلفته على التنمية في فلسطين والمنطقة؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة والمدنية على تخفيف حدة التأثير السلبي للاحتلال على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (ج) دعم المؤسسات الساعية إلى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتحقيق العدالة وتنفيذ القانون الدولي؛ و(د) حشد الموارد لمساعدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته. وستلتمس الإسكوا الخبرات الإقليمية والدولية وتتعاون مع هيئات وطنية وإقليمية ودولية، مع كفالة إمسك الفلسطينيين بزمam هذه العمليات في جميع مراحلها.

19-65 ومن خلال العمل التحليلي للبرنامج الفرعي، ستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء لتحديد مجموعة من المؤسسات الهامة وتسلسل الإصلاحات المطلوبة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو في مرحلة الخروج من النزاع، وستدفع باتجاه المصالحة. وستساعد على إرساء المجتمعات الآمنة الحاضنة للجميع والقادرة على التكيف، وتوفير العدالة للجميع، وبناء المؤسسات الخاضعة للمساءلة، وهذا ما يشكل خطوات أساسية نحو التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على توفير حيز حيادي يتيح إجراء حوار وطني، وستصمم وتنفذ وحدات تدريبية للمؤسسات العامة لتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. كما ستساعد البلدان العربية الأقل نمواً في وضع خطط إنمائية وطنية تعكس أولويات خطة عمل اسطنبول، وفي وضع منهجيات لتقييم المخاطر من أجل تعزيز القدرة على التكيف إزاء الصدمات الخارجية والداخلية، وفي تحقيق أقصى قدر من التأزر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستنسق دعمها لأقل البلدان نمواً بالتعاون الحثيث مع المؤسسات الوطنية والوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة وفي إطار أنشطة التعاون في ما بين بلدان الجنوب مع البلدان الأخرى الأقل نمواً المتضررة من النزاعات في أفريقيا وآسيا.

-21-

المرفقالولايات التشريعيةالولايات العامةقرارات الجمعية العامة

مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة	196/68
تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	210/68
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأةى بأقل البلدان نموا	224/68
مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية	241/68
تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والمنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 288/66	309/68
تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	214/69
الثقافة والتنمية المستدامة	230/69
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	239/69
تنظيم مؤتمر قمة الامم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015	244/69
إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية	277/69
المسائل الشاملة	307/69
مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الامم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015	315/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

انشاء اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا	(55) 1818
تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا: تغيير اسم اللجنة	69/1985
تدابير اخرى لاعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	46/1998
تقرير لجنة السياسات الانمائية	9/2014

تغيير اسم اللجنة الفنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها	36/2014
تقرير لجنة السياسات الانمائية عن أعمال دورتها السابعة عشرة	11/2015
التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل اربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من اجل التنمية	15/2015
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	26/2015
إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام 2015	30/2015
قبول موريتانيا في عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا	32/2015

قرارات الإسكوا

المنتدى العربي حول التنمية المستدامة	(د-28) 314
إنشاء لجنة حكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية	(د-28) 315
دعم الشعب الفلسطيني	(د-28) 316
إعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017	(د-28) 317
إعتماد تقرير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا	(د-28) 318
إعتماد التعديلات المقترحة على برنامج عمل الإسكوا	(د-28) 319
تغيير اسم اللجنة الفنية الى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها	(د-28) 320
تغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"	(د-28) 321

البرنامج الفرعي 1- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية	206/68
التدابير التعاونية الرامية الى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار	208/68
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	209/68
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	211/68

212/68	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
213/68	تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/او من التصحر، وبخاصة في افريقيا
214/68	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
215/68	تقرير مجلس إدارة الامم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع – جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة
217/68	التنمية المستدامة للجبال
233/68	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
215/69	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
220/69	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
221/69	تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد /او من التصحر، وبخاصة في افريقيا
222/69	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
225/69	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
240/69	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
245/69	المحيطات وقانون البحار
292/69	وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام
<u>قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي</u>	
27/2012	المستوطنات البشرية
<u>قرارات الإسكوا</u>	
281 (د-25)	التصدي لقضايا تغير المناخ في المنطقة العربية
305 (د-27)	التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها

البرنامج الفرعي 2- التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب	130/68
تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي	131/68
دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	133/68
العنف ضد العاملات المهاجرات	137/68
تقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا	143/68
تعزيز الإعلام المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها عالميا: حماية المدافعات عن حقوق الانسان	181/68
تحقيق الاهداف الانمائية للألفية وغيرها من الاهداف الانمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوو الاعاقة حتى عام 2015 وما بعده	142/69
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابع والعشرين	143/69
الهجرة الدولية والتنمية	229/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية واساليب عملها في المستقبل	3/2014
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا	4/2014
التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع	5/2014
تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الاعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015	6/2014
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا	3/2015
النهوض بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الاعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015	4/2015
البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمسكن لعام 2020	10/2015

قرارات الإسكوا

الاعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب- فرصة التنمية	295 (د-26)
دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	304 (د-27)

البرنامج الفرعي 3- التنمية والتكامل الاقتصادي

قرارات الجمعية العامة

التجارة الدولية والتنمية	199/68
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	200/68
النظام المالي الدولي والتنمية	201/68
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	202/68
متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	204/68
التعاون الانمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	222/68
تحسين السلامة على الطريق العالم	269/68
طرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	279/68
التجارة الدولية والتنمية	205/69
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	207/69
متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	208/69
دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من اجل التنمية المستدامة	213/69
نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد	227/69
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	235/69
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	313/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع	5/2014
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	11/2014

قرارات الإسكوا

تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الاهداف الانمائية الوطنية	296 (د-26)
تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا	303 (د-27)
تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الاسكوا	313 (د-27)

البرنامج الفرعي 4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	198/68
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	209/68
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	220/68
طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	302/68
اربعة حوارات منظمة عقد كل منها على مدى يوم واحد بشأن الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بينيا ونقلها ونشرها	310/68
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	204/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	27/2014
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	28/2014
إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا	35/2014
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	27/2015

قرارات الإسكوا

إنشاء مركز الاسكوا للتكنولوجيا	294 (د-26)
تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الانترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير اسماء النطاقات العربية	306 (د-27)

البرنامج الفرعي 5- الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

قرارات الجمعية العامة

المبادئ الاساسية لاحصاءات الرسمية	261/68
-----------------------------------	--------

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إطار مرجعي جيوديتي عالمي لخدمة التنمية المستدامة	31/2014
--	---------

قرارات الإسكوا

- 276 (د-24) تعزيز القدرات الاحصائية في منطقة الاسكوا
- 283 (د-25) التزام بلدان منطقة الاسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الانظمة الاحصائية الوطنية
- 286 (د-25) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة
- 287 (د-25) تعزيز القدرات الاحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة
- 297 (د-26) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

البرنامج الفرعي 6- النهوض بالمرأةقرارات الجمعية العامة

- 137/68 العنف ضد العاملات المهاجرات
- 138/68 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- 139/68 تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية
- 140/68 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاجى عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
- 181/68 تعزيز الاعلان المتعلق بحق ومسؤولية الافراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها عالميا: حماية المدافعات عن حقوق الانسان
- 191/68 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
- 227/68 دور المرأة في التنمية
- 147/69 تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتاة
- 149/69 الاتجار بالنساء والفتيات
- 150/69 تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- 151/69 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاجى عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
- 236/69 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- 1/2014 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة اليها
- 2/2014 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الامم المتحدة وبرامجها
- 6/2015 تنظيم واساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها	12/2015
حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة اليها	13/2015
التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني	21/2105

البرنامج الفرعي 7- تخفيف أثر النزاعات على التنمية

قرارات الجمعية العامة

الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	211/68
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية	235/68
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	278/68
تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها	303/68
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	291/69
تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	327/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة اليها	1/2014
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل	26/2014

قرارات الإسكوا

تعزيز دور الاسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية	271 (د-24)
التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الاسكوا	282 (د-25)
رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الاسكوا الى مستوى ادارة وانشاء لجنة حكومية في الاسكوا تعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات	292 (د-26)
تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية	296 (د-26)

قرار مجلس الأمن

لجنة بناء السلام	1947 (2010)
------------------	-------------